مناقشة خطة إعادة تأهيل مصنع المكلا لتعليب اسماك الغويزي

■ ،،المكلا/سبأ

ناقش اجتماع عقد بمدينة المكلا محافظة حضرموت برئاسة وزير الزراعة والري رئيس مجلس إدارة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي المهندس فريد أحمد مجور خطة إعادة تأهيل مصنع المكلا لتعليب الأسماك الغويزي.

تستهدف الخطة إعادة تأهيل بعض الوحدات والخطوط الإنتاجية في المصنع إضافة إلى دعم مشتروات الأسماك وزيادة السعة المخزنية للمصنع.

وفي الاجتماع الذي ضم وكيل المحافظة أحمد جنيد الجنيد ووكيل المحافظة المساعد لشئون مديريات الساحل أكد وزير الزراعة والري ضرورة عمل دراسة متكاملة لاحتياجات المصنع من إعادة التأهيل مرتكزة على الجدوى الاقتصادية منها، مشيراً إلى إمكانية صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي المساهمة في تغطية الاستثمارات الفعلية للمصنع بما يسهم في تطويره والارتقاء بنشاطه باعتباره واحداً من أبرز المنشآة الاقتصادية في الصناعة السمكية.

حضر الاجتماع المدير العام لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي عصام لقمان.

أكثر من ملياري ريال ارباح البريد اليمني للعام ٢٠١١ م

■ ،،الثورة /قاسم الشاوش/ سبأ

أعلن نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير فائز سيف عبده أن صندوق التوفير البريدي بالهيئة وزع أرباحه للعام ٢٠١١م، بقيمة مليارين و٢٨ مليون ريال..

وأشار إلى أن الأرباح الموزعة على المودعين حددت بنسبة ١٦,٥٠، مؤكدا أن الزيادة تعتبر من أعلى الأرباح الموزعة في السوق المحلية..

وأرجع سيف في مؤتمر صحفي عقد امس بصنعاء الزيادة في الأرباح إلى ما حققته الهيئة من خلال استثمار أموال المودعين بشكل مبني على أسس استثمارية اقتصادية وتنموية سليمة، فضلا عن نتيجة تنوع استثمارات صندوق التوفير البريدي خاصة في قطاع الاتصالات..

ولفت إلى أن الاستثمارات في صندوق التوفير البريدي بلغت العام الماضي ٢٠١١م، ١٤ مليارا و ٤٨٧ مليون ريال، مؤكدا أن الهيئة ساهمت في خلق وتعزيز العملية الاقتصادية في البلاد كون البريد اليمني يمثل بنية تحتية اقتصادية للدولة ومجال خصب في استثمار أموال المودعين..

واضاف انه بفضل تكاتف الجميع استطاع البريد اليمني أن يكون له حضور فعال في الخدمات المصرفية الكترونية المتطورة في الريف والحضر مما كسب شريحة واسعة من المتعاملين معه ليصلوا إلى اكثر من ٣ملايين مواطن في ٣٢٠ مكتباً بمختلف المحافظات..

وحسب التقرير الإحصائي للصندوق فقد وصلت أرصدة صندوق التوفير البريدي خلال العام الماضي ٢٠١١ ، إلى ١٥ مليارا و٥٣٦ مليون ريال، فيما بلغ عدد حسابات المودعين في الصندوق خلال نفس الفترة ٤٧٧ ألفا ٨٢٥ حساب..

تنفيذي ريمة يشدد على تحصيل كامل الايرادات المحلية

■ ،، ريمة/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة ريمة أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي حسن العمري التقارير الخاصة بانشطة المكاتب التنفيذية والخدمية خلال الربع الاول من العام الجاري.

ووقف الاجتماع أمام إنجازات المكاتب التنفيذية والصعوبات والمشاكل التي واجهت عملها والحلول والمعالجات المقترحة والكفيلة بتجاوزها.

وأكد الاجتماع أهمية تكاتف الجهود للارتقاء بمستوى الأداء وتجاوز السلبيات بما من شانه تنفيذ البرامج والمشاريع المقرة ضمن خطط المحافظة.

وشدد المجتمعون على ضرورة العمل على تطوير اداء مستوى التحصيل الإيرادي العام لتمكين المجالس المحلية في المحافظة والمديريات من القيام بدورها في تنفيذ المشاريع المعتمدة ضمن برامجها الاستثمارية والرأسمالية.

تمويل ٨١ مشروعاً صغيراً بالحديدة في الربع الأول

■ ،،الحديدة/سبأ

قدم فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة الحديدة خلال الربع الأول من العام الجاري قروضا ميسرة بقيمة ٥٦ مليوناً و٧٠٥ آلاف ريال لتمويل ٨١ مشروعاً. واوضح مدير عام فرع الصندوق بالمحافظة عبده علي عيسى لـ"سبأ" أن المشاريع توزعت على عدد من المجالات وأسهمت في إيجاد فرص عمل لـ١٦٠ من الرجال والنساء.

تدشين عملية الرقابة على أفران بيع الخبز في عدن

■ ،،عدن/سبأ

دشن مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن امس عملية التفتيش الرقابي على أفران بيع الخبز في كافة مديريات المحافظة.

وذكر مدير إدارة الرقابة والتفتيش بمكتب الصناعة والتجارة بعدن فضل صويلح لـ"سبأ" بأن عملية التفتيش الرقابي والتي بدأت في مديرية صيرة تأتي في إطار خطة وزارة الصناعة والتجارة وقرار المجلس المحلي بالمحافظة الرامي إلى تشديد الرقابة على الأفران وضبط المتلاعبين بأوزان الخبز والروتي ومحاسبتهم.

مؤكدا أن هذا القرار سيسهم في تأمين احتياجات المستهلك من الروتي والخبز بالتسعيرة الثابتة وبالوزن المتفق عليه.

مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية للجهاز المركزي للإحصاء لـ «الثورة»:

ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والغذاء والمشروبات والتبغ قفز بالتضخم إلى ٢٣,١٧٪ نهاية ٢٠١١م

كشف أمين محمد العلفي مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية بالجهاز المركزي عن ارتفاع التضخم السنوي في بلادنا بنهاية الفترة ٢٠١١م إلى (٢٣,١٧٪) وهو رقم كبير إذا ما قورن بالأرقام للأعوام الماضية .

وأضاف : أكبر آثار التضخم سلبية على الاقتصاد الوطني تكمن في إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في غالب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار .

وعزى ارتفاع التضخم للعام ٢٠١١م إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل ومستلزماته والتبغ ومشتقاته ثم مجموعة الغذاء والمشروبات.

لافتا في لقاء مع" الثورة "إلى أنه يمكن مواجهة التضخم في المدى القصير والبعيد من خلال الاهتمام بالجانب الإحصائي لمراقبة ومتابعة أي تغيُر في نمط الاستهلاك أو التغيُر في الأسعار أو الكميات ،وبالتالي سهولة دراسة إمكانية معالجة التضخم لتحديد نوع النشاط الاقتصادي المسئول عن هذه المشكلة ومعالجتها بما يضمن عدم تأثر المنتج أو المورد من أي قرار اقتصادي في المدى القصير وكذا مواصلة دعم العملة بالمحافظة على قيمتها أمام الدولار والعملات الأخرى المتداولة كسياسة نقدية لازمة لمعالجة أثر التضخم في العام ٢٠١١م.

لقاء / أحمد الطيار

الآثار السلبية للتضخم كثيرة أخطرها إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة

● ،،التضخم ظاهرة مالوفة وملموسة فماذا يعني التضخم في اقتصاديات بلد أو إقليم معين؟

– حياتنا هي عبارة عن سعر وكمية في الحديث عن أي اقتصاد أو نشاط اقتصادي في السوق المحلية لأي بلد أو السوق العالمية بحكم أن التواصل اليوم يتعدى الحدود الجغرافية والتقسيمات الإدارية والمنظمة للتعامل بين دول متجاورة أو متباعدة ودراسة التطور الفعلي في قيمة (سعر مضروب كمية) كل نشاط اقتصادي على حدة والتغير في القيمة هي عبارة عن التغير في السعر أو الكمية وكون الأسعار هي المؤشر السريع التغير خصوصا في دول العالم الثالث لما فيها من تقلبات سعريه سواء لتأثير التضخم المستورد العالمي عليها أو اختلال السوق الاقتصادية سواء لظروف سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أي أن التضخم يكمن في ارتفاع الطلب بسرعة أو انخفاض العرض بنفس الدرجة أو في كليهما فعندما يتجاوز نمو الأجور نسبة زيادة الإنتاجية أو عندما ترتفع تكلفة استيراد المواد الأولية أو عوامل الإنتاج فإن مؤشر التضخم يرتفع بسرعة. وبالتالي فالتضخم السعري مؤشر هام في قياس اقتصاديات الدولة أو المنطقة .

قياس

● كيف يتم قياس التضخم العام للأسعار في اليمن ؟

– من خلال تركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وقياس التغير النسبي في شهر المقارنة مع الشهر الذي قبله وبالتالي نقيس التغير النسبي الشهري وهو مايُعرف بالتضخم الشهري وهناك استخدامات كثيرة للتضخم السنوي والذي يُقاس إما شهريا بإيجاد الفارق النسبي للرقم القياسي لشهر المقارنة مع الرقم القياسي لنفس الشهر في سنة سابقة وهو مايُعرف بالتضخم السنوي نهاية الفترة ويستخدم البعض متوسط التضخم السنوي والتضخم التراكمي .. وتركيب الأرقام القياسية عبر جمع أسعار السلع والخدمات من مصادر البيع المنتشرة في عموم حضر محافظات الجمهورية .

الرقم القياسي

● ما هو الرقم القياسي لسعر المستهلك ؟

– هو قياس للمتوسط المتغير لأسعار أصناف المستهلك على مدى الزمن – لسلع وخدمات يقوم الناس بشرائها لمعيشتهم اليومية و يجسد البناء المركب الذي يجمع النظرية الاقتصادية مع المعاينة والأدوات الإحصائية الأخرى ويستخدم البيانات التي يتم جمعها شهرياً من أجل إنتاج المعيار الزمني لمتوسط تغير الأسعار وذلك لقطاع الاستهلاك في اقتصاد الجمهورية اليمنية.

يعمل الرقم القياسي لسعر المستهلك على توفير التقديرات لتغير الأسعار بين فترتين زمنيتين فيشير تغير النسبة الحاصل مابين الرقمين القياسيين للفترتين الزمنيتين إلى مدى تغير الأسعار ما بينهما. ترافق عملية الأرقام القياسية لأسعار المستهلك جمع لأسعار عينة من الأصناف التي يستهلكها الجمهور من مجموعات متعددة – مثل الغذاء، الملبس، المأوى، والخدمات الطبية – التي يقوم الناس بشرائها لمعيشتهم اليومية.

أهمية

● ما هو السبب الذي يجعل الرقم القياسي لسعر المستهلك ذا أهمية؟

– توفر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك معلومات ملائمة في حينها عن تغير الأسعار والتي تؤثر على اقتصاد جميع اليمنيين وذلك بسبب الاستخدامات المختلفة لذلك في عدة نواح. تتضمن بيانات الأرقام القياسية الاستخدامات التالية الرئيسية الهامة:

كمؤشر اقتصادي: الاستخدام الأوسع في قياس التضخم، ويمثل الرقم القياسي لسعر المستهلك المؤشر الهام في فاعلية السياسات الاقتصادية. إن البنك المركزي اليمني والوزارات الحكومية المختلفة تقوم باستخدام تحركات الرقم القياسي لسعر المستهلك من أجل المساعدة في صياغة السياسات المالية والنقدية ورصد تأثيراتهما على الاقتصاد اليمني. يستخدم أيضاً مدراء الأعمال التنفيذيين، ومسئولي العمالة، وجهات خاصة أخرى الرقم القياسي كدليل لصنع قراراتهم الاقتصادية.

كوسيلة من وسائل تنظيم الدخل: يقوم العديد من الناس في عمليات الصفقات الجماعية (الجمعيات المبنية على اتفاق) باستخدام الرقم القياسي وذلك لتخصيص الزيادات في الراتب أو عقود الإيجارات . بالإضافة إلى ذلك يستخدم الأفراد والشركات الخاصة الرقم القياسي لسعر المستهلك إلى قائمة المبالغ المدفوعة المختلفة في إزالة أي تأثيرات ناجمة عن التضخم.

كمكمش للسلسلة الاقتصادية الأخرى: تستخدم البرامج الإحصائية الأخرى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أو أي من عناصرها في ضبط تغيرات الأسعار وإنتاج النسخ الخاصة بالتضخم في سلسلة بياناتهم. على سبيل المثال، فإن الجهاز المركزي للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك في تكميش العناصر المختارة للناتج المحلي الإجمالي (.GDP)

سلبيات الاقتصاد

● هل كل ارتفاع في الأسعار يشكل حالة سلبية في اقتصاديات السوق وعدم القدرة على تحقيق الرفاة للمجتمع ؟

ليس في كل الأحوال وذلك لأن مفهوم ارتفاع الأسعار بحيث تشكل تضخما هو مفهوم نسبي فالأسعار إذا بلغ ارتفاعها مستوى معينا فإنه يصبح تضخميا بأن يكون مثلا ارتفاع الأسعار على المستوى المحلي أسرع مما هو على المستوى العالمي أو عندما يستمر الارتفاع بصورة دائمة أو عندما لا يوازي نمو الأجور و الرواتب ارتفاع الأسعار فتضعف بالتالي القدرة الشرائية لذا فهناك صلة بين الاستهلاك والإنتاج من جهة والسياسات النقدية من جهة أخرى .

تأثير

● كيف يؤثر التضخم على حياة المجتمع ؟

من أكبر آثار التضخم هو إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في غالب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى في البنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية بينما تحظى المدخرات في الأراضي و العقارات والمعادن الثمينة بالفائدة..أي فقدان النقود أهم وظائفها كونها مقياسا للقيمة ومخزنا لها .

● هل كان للأوضاع الاقتصادية والصعوبات الإدارية أثر على إنتاج الرقم القياسي للعام ٢٠١١م ؟

– نعم تعرضت إحصاءات الأسعار إلى صعوبات ميدانية ومكتبية سواء بصعوبة تجميع البيانات لبعض الشهور في بعض المحافظات وصعوبة إرسالها وانقطاع التيار الكهربائي عن مرافق المكاتب الإحصائية والديوان العام الأمر الذي تأخرت إصدار البيانات وبالتالي انحراف البرنامج الزمني لمشروع مسح الأسعار وتم التغلب على معظم المعوقات وإنتاج بيانات الأرقام القياسية لبقية الأشهر المتأخرة لما يمثله الرقم من أهمية بالغة في معرفة الوضع الاقتصادي كمؤشر من المؤشرات المهمة في التخطيط وتحديد السياسات النقدية والمالية للدولة .

نسبة

● كم بلغ التضخم السنوي للعام ٢٠١١م ؟وما مسببات الارتفاع ؟

بلغ التضخم السنوي نهاية الفترة ٢٠١١م (٢٣,١٧٪) يعزي ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل ومستلزماته بمعدل (٥٣٪) يليها مجموعات التبغ ومشتقاته بمعدل (٤٨٪) يليها مجموعة الغذاء والمشروبات والتي سجلت رقما قياسا (١٤٦,٦٢) بمعدل تضخم (٢١٪) كما سجلت مجموعة الأثاث والأدوات المنزلية (١٣٧,٦٦) بمعدل تضخم (١٥ ,٢٠٪) يليها مجموعة الصحة والخدمات الصحية والتي سجلت (١٥٧,١٠) بمعدل تضخم (٥٨ ,١٨٪) فيما بلغ الرقم القياسي لمجموعة خدمات وسلع متنوعة أخرى (٢٣ ,١٦٤) بمعدل تضخم (٤٧ ,١٦٪) أما مجموعة الملابس والأحذية ومجموعة السكن ومستلزماته ومجموعة التعليم ومستلزماته ومجموعة الترفية والثقافة ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة الاتصالات ومستلزماتها فقد سجلت تضخما في أرقامها القياسية بمعدل (٥١ ,١٤٪ 13.15% _ 11.58% _ 10.04% _ 5.70% _ 3.08%) على التوالي .

أما عن أسباب الارتفاع فالجهاز المركزي للإحصاء وظيفته الأساسية هو تشخيص السوق أي إظهار الواقع الاقتصادي المُعاش في فترة زمنية محددة وهناك جهات ومؤسسات أخرى هي التي تحدد الأسباب وتضع الخطط لمواجهة أو مراقبة الأسعار وأتمنى أن تكون هناك دعم للدراسات المتعمقة سواء في الأسعار أو في المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

مواجهة

● كيف يمكن مواجهة التضخم في المدى القصير والبعيد ؟

– الاهتمام بالجانب الإحصائي كشرط أساسي لمراقبة أو لمتابعة أي تغيُر في نمط الاستهلاك أو التغير في الأسعار أو الكميات أو توجه اقتصادي أكان في مراقبة أسعار السلع والخدمات الأساسية الضرورية والتي يحتاج المراقب إلى التخطيط السليم لخطة المراقبة ومعرفة نتائج السياسات المُتبعة من خلال بيانات تفصيلية وحديثة عن نمط الإستهلاك الفردي لسلة المستهلك حسب خُميسات الإنفاق لتحديد السلع الأساسية المُحدثة ومتابعتها عند جميع الأنشطة التي يتم التداول فيها المُنتج سواء المصنع أو المزرعة والمورد والجملة والتَجزئة لتحديد نوع النشاط المسئول عند اختلال السعر أو الكمية وبالتالي سهولة دراسة إمكانية معالجة التضخم لتحديد نوع النشاط الاقتصادي المسئول عن هذه المشكلة ومعالجتها بما يضمن عدم تأثر المُنتج أو المورد من أي قرار اقتصادي في معالجة المشكلة هذا في المدى القصير وكذا و مواصلة دعم العملة بالمحافظة على قيمتها أمام الدولار والعملات الأخرى المتداولة كسياسة نقدية لازمة لمعالجة اثر التضخم في العام ٢٠١١م.

أما في المدى الطويل فسياسة تعزيز الدخل أو تنويعه أمر واجب التخطيط له عندما يكون التضخم في السعر أمر صعب التغلب عليه فمواجهته عند إذا بزيادة الدخل وتنويعه وتوجيه النمط الاستهلاكي بما يضمن معالجة التضخم في تلك السلع والخدمات والتخطيط الاقتصادي السليم لابد أن يأخذ في حُسبانه سد الفجوة القائمة بين العرض والطلب كمسلم أساسي في تنفيذ السياسات الاقتصادية .

وهناك أساليب اقتصادية مناسبة للانتعاش الحقيقي للاقتصاد الوطني في بلادنا كدعم وتعزيز الدخل لمعالجة آثار التضخم و تشجيع الصادرات والاستفادة من تجربة جمهورية مصر في تشجيع الصادرات وكذا إعادة هيكلة الواردات باستحداث امتيازات استثمارية لقطاع اقتصادي معين يضمن زيادة حجم الواردات من مستلزمات إنتاجية وزراعية بما يضمن تقليص واردات السلع النهائية الصنع من هذا القطاع أو البحث عن المستلزمات المحلية إن وُجدت وزيادة سلع الصادرات من أنشطة يتم تحديدها مسبقا ودعمها نحو التصنيع والتعليب والتغليف والإنتاج للسوق المحلية ومنافسة السوق الإقليمية والعالمية.

القطاع التجاري بأمانة العاصمة يشدد على تفعيل الشراكة مع الحكومة

■ ،،كتب / أحمد الطيار

أكدت الجمعية العمومية للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في اجتماعها امس بصنعاء التزام القطاع التجاري والصناعي في بلادنا بالشراكة الاقتصادية مع الحكومة من اجل تعزيز التنمية في اليمن وتهيئة بيئة الأعمال لكافة الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية أمام المستثمرين.

وأشادت الجمعية العمومية في الاجتماع الذي رأسه رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة حسن محمد الكابوس ونائبيه محمد محمد صلاح ومحمد شارب بتفهم رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمد سالم باسندوة للمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص اليمني في سعيه للارتقاء بالاقتصاد الوطني، مبدية شكرها وتقديرها لموافقته على الإفراج عن الأرقام الضريبية الموقفة منذ أسابيع نتيجة بعض الإشكاليات الحاصلة بين وزارة المالية ومصلحة الضرائب من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى حول آلية تنفيذ قانون الضريبة العامة.

وأقرت الجمعية وقف أي إجراء من جانب القطاع الخاص يمكن أن يمثل تصعيدا ويعرقل عمل اللجنة المكلفة من الطرفين لحل المعوقات وبما يسهم في تقييم مسار الشراكة وتنميتها في الطريق الصحيح ويثمر وقف الاختلالات لتعزيز هذا المسار.

ودعا الاجتماع الجهات المعنية في بلادنا لتفهم مطالب التجار ذوي الطبقة الوسطى، المتضررين من الإجراءات التعسفية التي اتخذتها مصلحة الضرائب، وحثوا اللجنة المكونة من خمسة أشخاص اثنان يمثلان وزارة المالية ومصلحة الضرائب ومثلهما من القطاع الخاص بالإضافة إلى مستقل على سرعة بحث الإشكالية والخروج بتوصيات تسهم في تعزيز الثقة وتقوي الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

وأكد المشاركون في اللقاء إ يمانهم بأهمية دفع الضريبة كرافد أساسي للتنمية ، وأحد الموارد الهامة للخزينة العامة للدولة، متمنين على الجهات المعنية في حكومة الوفاق الوطني، أن تعمل على إعادة هيكلة مصلحة الضرائب حتى يتحقق ذلك وأن تنظر إلى القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية.

تصوير/ ناجي السماوي